الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس قسم العلوم المالية والمحاسبة تخصص مالية مؤسسة

تحت عنوان:

# تحليل مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية

## دراسة تطبيقية على مؤسسة الأوراسي

اعداد الطالب :
- عيشاوي مُحَمَّد

تحت اشراف الأستاذ:
- د. سعداوي فريد

السنة الجامعية: (1445- 1446هـ/2024-2025م).

# (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

**سورة التوبة: الآية: 105**

# إهـــــداء

"وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

الحمد لله عند البداية وعند الختام

من قال أنا لها نالها لم تكن الرحلة قصيرة ولم يكن الحلم قريبا ولا الطريق

كان محفوفا بالتسهيلات ولكنني فعلتها ونلتها

أهدي هذا العمل إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها

وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى القلب الحنون وسر

نجاحي وقوتي "أمي الغالية" إلى من دعمني بلاحدود

وأعطاني بلامقابل، إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة

"أبي الغالي" إلى إخوتي أحبتي

إلى أصدقائي ورفقائي

إلى كل هؤلاءأهدي هذا العمل وفقنا الله وإياكم إلى الخير

محمد

# شكر و تقدير

البداية لا يسعنا إلا أن تشكر المولى رب العالمين عز وجل الذي أثار لنا درب العلم وأعاننا إتمام هذا العمل المتواضع واعترافا بأهل الفضل لقوله ﷺ

{ من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

في هذا الحديث الكريم نتقدم بخالص الشكر الى الأستاذ المشرف "سعداوي فريد" على مجهوداته التي بذلها معنا في إنجاز هذه المذكرة

كما تتقدم بالشكر لكل من ساعدنا أو أمد لنا يد العون قريب كان أو بعيد ولكل من لم يبخل حتى بدعوة صالحة لنا أدامكم الله.

ملخص بالغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات التوازن المالي كمؤشر حيوي لقياس سلامة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، من خلال دراسة تطبيقية على مؤسسة الأوراسي. وتمحورت الإشكالية حول مدى قدرة هذه المؤشرات على عكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة في ظل التحديات المالية والاقتصادية المعاصرة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات المالية، مثل رأس المال العامل، الخزينة، والاحتياجات في رأس المال العامل، وذلك باستخدام بيانات مالية حقيقية مستخرجة من المؤسسة محل الدراسة. وقد أظهرت النتائج وجود تذبذب في بعض المؤشرات، مما يعكس صعوبات في تحقيق التوازن المالي المستدام، ويشير إلى الحاجة لمراجعة السياسات المالية المعتمدة.

وتخلص الدراسة إلى أن مؤشرات التوازن المالي، رغم أهميتها في التشخيص المالي، قد لا تكون كافية لوحدها لتقديم صورة شاملة ما لم تُدعّم بتحليل نوعي واستراتيجي للبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.

**الكلمات المفتاحية:** التوازن المالي–المؤشرات المالية–مؤسسة الأوراسي.

**Abstract in Arabic:**

This study aims to analyze financial balance indicators as a vital indicator for measuring the soundness of an economic institution's financial position, through an applied study of the Eurasia Foundation. The problem revolved around the extent to which these indicators reflect the institution's true position in light of contemporary financial and economic challenges.

The study adopted a descriptive analytical approach, analyzing a set of financial indicators, such as working capital, treasury, and working capital requirements, using actual financial data extracted from the institution under study. The results revealed fluctuations in some indicators, reflecting difficulties in achieving sustainable financial balance and indicating the need to review the adopted financial policies.

The study concludes that financial balance indicators, despite their importance in financial diagnosis, may not be sufficient on their own to provide a comprehensive picture unless they are supported by a qualitative and strategic analysis of the institution's internal and external environment.

**Keywords:** Financial Balance, Financial Indicators, Eurasia Foundation.

| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | I |
| الشكر | V |
| الملخص باللغة العربية | III |
| الملخص باللغة الانجليزية | IV |
| قائمة الأشكال | VII |
| قائمة الملاحق | VII |
| مقدمة عامة | أ-م |
| **الفصل الأول: دراسة نظرية لمؤشرات التوازن المالي** | |
| تمهيد | 2 |
| المبحث الأول: التوازن المالي | 3 |
| المطلب الأول: تعريف التوازن المالي | 3 |
| المطلب الثاني: أنواع التوازن المالي وشروطه | 4 |
| المطلب الثالث: أهمية ومخاطر التوازن المالي | 5 |
| المبحث الثاني: مؤشرات التوازن المالي | 7 |
| المطلب الأول: رأس المال العامل | 7 |
| المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل | 9 |
| المطلب الثالث: الخزينة | 11 |
| خلاصة الفصل الأول | 14 |
| **الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للمؤسسة الأوراسي** | |
| تمهيد | 16 |
| المبحث الأول: مدخل عام للمؤسسة الأوراسي | 17 |
| المطلب الأول: نبذة عن مؤسسة الأوراسي | 17 |
| المطلب الثاني: البيانات المالية لمؤسسة الأوراسي | 18 |
| المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها | 22 |
| المطلب الأول: عرض النتائج | 22 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: مناقشة النتائج في ظل الفرضيات | 24 |
| خلاصة الفصل الثاني | 27 |
| الخاتمة | 29 |
| المصادر و المراجع | 32 |
| الملاحق | 35 |

## قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | الشكل 01: الاحتياج في رأس المال العامل | 10 |


## قائمة الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق |
|---|---|
| 1 | الميزانية – جانب الأصولBilan Actif – HOTEL EL AURASSI من 01 جانفي 2022 إلى 31 ديسمبر 2022 |
| 2 | جدول الميزانية (الخصوم وحقوق الملكية) – فندق الأوراسي من 01 يناير 2022 إلى 31 ديسمبر 2022 |
| 3 | جدول حساب النتائج (قائمة الدخل) – فندق الأوراسي من 01 يناير 2022 إلى 31 ديسمبر 2022 |
| 5 | جدول التدفقات النقدية – فندق الأوراسي للفترة من 1 يناير 2022 إلى 31 ديسمبر 2022 |
| 6 | الملكية لفندق الأوراسي للفترة من 01 يناير 2022 إلى 31 ديسمبر 2022 |

# المقدمة

## توطئة:

يعد التوازن المالي من أبرز المؤشرات التي تقاس بها كفاءة الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات، سواء كانت عمومية أو خاصة. ويُشير هذا المفهوم إلى قدرة المؤسسة على تحقيق توازن مستدام بين مواردها ونفقاتها، بحيث تتمكن من الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل دون اللجوء المفرط إلى الاقتراض أو الوقوع في عجز مالي مزمن. ويشكل التوازن المالي حجر الأساس في استقرار المؤسسة وضمان ديمومتها في بيئة اقتصادية تتسم بالتغير والتقلب. ويشمل هذا التوازن تحقيق مستوى مقبول من الربحية، والسيولة، والاستغلال الأمثل للموارد، بالإضافة إلى التحكم في التكاليف والديون. كما يعتبر التوازن المالي شرطًا ضروريًا لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، ومؤشرًا على نجاعة التسيير المالي والإداري فيها. ومع تزايد التحديات المالية والضغوطات الاقتصادية، أضحى الحفاظ على التوازن المالي هدفًا مركزيًا يستوجب التخطيط الدقيق، والمراقبة المستمرة، واتخاذ قرارات رشيدة قائمة على مؤشرات مالية واضحة ومدروسة.

**أولا-الإشكالية الرئيسية:**

بناءً على ما سبق، يمكننا طرح الإشكالية التالية:

**إلى أي مدى تعكس مؤشرات التوازن المالي الوضعية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية؟**

**ثانيا-الأسئلة الفرعية:**

- ما مفهوم التوازن المالي وما أهم مؤشراته؟
- ما العوامل المؤثرة على تحقيق التوازن المالي؟
- كيف يمكن قياس التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

**ثالثا-الفرضيات:**

**أ-الفرضية العامة:**

أن مؤشرات التوازن المالي لا تعكس بالضرورة الوضعية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية بشكل دقيق، نظراً لإمكانية تأثير عدة عوامل خارجية وداخلية، مثل السياسات المحاسبية المتبعة، وجود اختلالات في هيكل التمويل، أو ضعف في تحليل المؤشرات ذاتها.

**ب-الفرضيات الجزئية:**

- التوازن المالي هو توافق الموارد مع الاستخدامات، ويُقاس بالسيولة ورأس المال العامل.
- العوامل المؤثرة في التوازن المالي تشمل التمويل الداخلي والظروف الاقتصادية.
- يتم قياس التوازن المالي عبر رأس المال العامل ونسبة السيولة.

**رابعا-أسباب اختيار الموضوع:**

**أ-أسباب ذاتية:**

- الاهتمام الشخصي بمجال التحليل المالي وأثره على استدامة المؤسسات.
- الحاجة إلى فهم أعمق لمؤشرات التوازن المالي ودورها في اتخاذ القرارات المالية.
- تعزيز المهارات البحثية في مجال التحليل المالي والتخطيط المالي.

**ب-أسباب موضوعية:**

- أهمية التوازن المالي في ضمان استقرار المؤسسات الاقتصادية.
- قلة الدراسات التطبيقية التي تتناول تحليل مؤشرات التوازن المالي في المؤسسات المحلية.
- الحاجة إلى تقديم مقترحات وحلول لتحسين الأداء المالي للمؤسسات من خلال تحقيق التوازن المالي.

**خامسا-أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور المحوري الذي يلعبه التوازن المالي في استقرار واستدامة المؤسسات الاقتصادية، حيث يمثل أحد المؤشرات الرئيسية لقياس كفاءة الأداء المالي وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل. كما يساعد التحليل المالي في تقديم رؤية شاملة حول الوضعية المالية للمؤسسة، مما يسهم في اتخاذ قرارات استراتيجية رشيدة مبنية على أسس علمية. بالإضافة إلى ذلك، تبرز أهمية الدراسة في تقديم إطار تحليلي يتيح للمؤسسات تقييم أدائها المالي واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق التوازن المالي وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق. ومن جهة أخرى، فإن قلة الدراسات التطبيقية التي تتناول تحليل مؤشرات التوازن المالي في المؤسسات المحلية تجعل من هذه الدراسة إضافة نوعية للمجال الأكاديمي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة التي تواجه المؤسسات اليوم. وبالتالي، فإن نتائج هذه الدراسة قد تكون مرجعًا هامًا لصناع القرار المالي والمديرين التنفيذيين في المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى الباحثين في مجال المالية والمحاسبة.

**سادسا-أهداف الدراسة:**

- تحليل أهم مؤشرات التوازن المالي وتقييم مدى فعاليتها في قياس الاستقرار المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- دراسة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على تحقيق التوازن المالي في المؤسسات.
- اقتراح استراتيجيات وآليات لتعزيز التوازن المالي وتحسين استدامة المؤسسات.
- تقديم حلول لمعالجة الاختلالات المالية التي قد تؤثر على استقرار المؤسسة ونموها.
- المساهمة في إثراء البحث الأكاديمي حول التوازن المالي وإضافة قيمة معرفية للباحثين في المجال المالي والمحاسبي.

وقد قسمت دراستنا "تحليل مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية" إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- المقدمة :تناولت أهمية التوازن المالي كمؤشر على كفاءة الأداء المالي، وطرحت الإشكالية المحورية: إلى أي مدى تعكس مؤشرات التوازن المالي الوضعية الحقيقية للمؤسسة؟، إلى جانب الفرضيات والأسئلة الفرعية الموجهة للدراسة.
- الفصل الأول (نظري) :عرض الجوانب النظرية للتوازن المالي، من حيث المفهوم، الأنواع، الشروط، المخاطر، وأهم المؤشرات المستخدمة في القياس مثل رأس المال العامل بأنواعه، واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.
- الفصل الثاني (تطبيقي) :تناول حالة فندق الأوراسي من خلال تحليل بياناته المالية لعام 2022، وربطها بمؤشرات التوازن المالي، لتقييم مدى تطابقها مع الواقع المالي للمؤسسة.
- الخاتمة :أبرزت النتائج أن فندق الأوراسي يحقق توازنًا ماليًا جيدًا في الأجل القصير، لكنه يواجه تحديات تمويلية على المدى الطويل، مما يعكس أهمية الجمع بين المؤشرات المالية والعوامل الاقتصادية للحصول على تقييم دقيق للوضع المالي.

**سابعا-منهجية الدراسة:**

من أجل الإلمام بموضوع البحث والإحاطة بمختلف جوانبه، تم اتباع المنهجين الوصفي والتحليلي بما يتناسب مع طبيعة الموضوع، حيث تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي لتعريف مؤشرات التحليل المالي، أما في دراسة الحالة فتم الاعتماد على المنهج التحليلي، من خلال تطبيق بعض المفاهيم النظرية على واقع إحدى المؤسسات الاقتصادية، اعتمادًا على قوائمها المالية.كما اعتمدنا في تحليل المؤشرات المالية على البيانات المحاسبية.

كما اعتمدت في الجانب النظري على المقالات والكتب التي تخدم الموضوع.

**ثامنا-الدراسة السابقة:**

**أ-الدراسة الأولى:**

دراسة لمياء حميمد، تحت عنوان" دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة الشركة الأفريقية للزجاجAfricaver " وهي عبارة عن مذكرة ماستر :نوقشت خلال الموسم الجامعي 2016/2017بجامعة الصديق بن يحيى – جيجل، الجزائر.

**أهداف الدراسة:**

- إبراز أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- التعريف بالنسب المالية وأهميتها في التحليل المالي.
- دراسة الوضع المالي للشركة الأفريقية للزجاج وتحليل نقاط ضعفها المالية.

**إشكالية الدراسة:**

- كيف يساهم التحليل المالي باستخدام النسب ومؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

**واندرجت تحت هذه الإشكالية مجموعة فرضيات وهي:**

- التحليل المالي يعكس مدى استقرار الأداء المالي للمؤسسة.
- ضعف المؤشرات المالية يؤثر سلبًا على النشاط والأداء.
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية يساعد في تحسين الاستقرار المالي.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المؤشرات المالية للمؤسسة وتقييم أدائها، وذلك باستخدام أدوات بحث شملت تحليل البيانات المالية، ودراسة المؤشرات المالية المختلفة، والمقارنة بين النسب المالية. وقد تم اختيار الشركة الأفريقية للزجاج كعينة للدراسة، بهدف تحليل مدى تحقيقها للتوازن المالي وتقييم أدائها الاقتصادي.

**نتائج الدراسة:**

- ضعف في معظم النسب المالية مما يؤثر سلبًا على الأداء.
- ضرورة اتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة الاختلالات المالية.

**الاستفادة من الدراسة:**

استفادت دراستي "تحليل مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية "من دراسة لمياء حميمد في عدة جوانب. حيث قدمت الدراسة نموذجًا عمليًا لتحليل الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، مما ساعدني في تبني منهجية تحليلية مشابهة. كما أبرزت أهمية النسب المالية في تقييم الاستقرار المالي للمؤسسات، وهو ما عزز فهمي لدور هذه المؤشرات في تحقيق التوازن المالي. كما أن نتائج الدراسة، التي كشفت عن تأثير ضعف المؤشرات المالية على الأداء، دعمت تحليلي لكيفية تحقيق الاستقرار المالي وتجنب الاختلالات.

**ب-الدراسة الثانية:**

دراسة تهامي صارة وزيان حياة، المعنونة " دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة الوحدة التجارية لمواد البناء "صو ديسماك" خلال الفترة 2016-2019 بسيدي بلعباس. " وهي عن مذكرة ماستر :نوقشت خلال الموسم الجامعي 2016/2017بجامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس، جيجل.

**أهداف الدراسة:**

- التعرف على مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام المؤشرات المالية.
- إبراز دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء.
- دراسة الجوانب النظرية للتحليل المالي، القوائم المالية، وتقييم الأداء.

**إشكالية الدراسة:**

- ما مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

- ما المقصود بالتحليل المالي؟ وما أهميته وأهدافه؟
- ما هي القوائم المالية المعتمدة في عملية التحليل المالي؟
- ما الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه التساؤلات، تم اعتماد مجموعة من الفرضيات، وهي:

- القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تسهّل تطبيق تقنيات التحليل المالي.
- التحليل المالي يكشف نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومدى نجاعتها.
- أي مؤسسة، مهما كانت طبيعتها، تعتمد على مواردها المالية الخاصة في تمويل استثماراتها.
- التحليل المالي يُعد وسيلة ضرورية للتسيير داخل المؤسسة.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى أسلوب دراسة الحالة. يتمثل الجانب الوصفي في جمع المعلومات والوثائق المتعلقة بالدراسة من خلال الكتب، الرسائل، والأطروحات، بينما يظهر الجانب التحليلي في الربط بين مختلف مكونات الدراسات لتحقيق الأهداف العلمية. كما اعتمدت الدراسة على تحليل القوائم المالية، دراسة المؤشرات المالية، والمقارنة بين النسب المالية، وذلك في إطار دراسة حالة مؤسسة صوديسماك – فرع سيدي بلعباس، حيث تم التركيز على الوحدة التجارية لمواد البناء لتشخيص وضعيتها المالية وتحليل أدائها.

**نتائج الدراسة:**

-التحليل المالي يساعد في فحص القوائم المالية للمؤسسة وتحديد وضعها المالي.

-هناك تأثير إيجابي للتحليل المالي في تحسين أداء المؤسسة.

**الاستفادة من الدراسة:**

-وفرت الدراسة نموذجًا تطبيقيًا للتحليل المالي يمكن الاستفادة منه في دراسات مماثلة.

-أبرزت أهمية المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

-دعمت فهم كيفية استخدام التحليل المالي لاتخاذ قرارات مالية فعالة وتحقيق الاستقرار المالي.

**ج-الدراسة الثالثة:**

**دراسة لزعر محمد سامي، بعنوان "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"**، وهي مذكرة ماجستير نوقشت بجامعة قسنطينة خلال الفترة 2011-2012.

**أهداف الدراسة:**

- دراسة كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد.
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لمساعدة الإدارة والأطراف الخارجية في اتخاذ القرارات المالية.
- تحليل تأثير النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وطرق معالجتها.

**إشكالية الدراسة:**

- كيف يساهم التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

**فرضيات الدراسة:**

للإجابة على هذه الإشكالية، تم اعتماد مجموعة من الفرضيات، وهي:

- التحليل المالي يساعد في الكشف عن نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للمؤسسة.

- تطبيق النظام المحاسبي المالي يسهم في تحسين دقة وشفافية القوائم المالية.
- التحليل المالي يمثل أداة أساسية للإدارة في اتخاذ القرارات الرشيدة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمثل الجانب الوصفي في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتحليل المالي والنظام المحاسبي المالي، من خلال المراجع الأكاديمية والوثائق الرسمية. أما الجانب التحليلي، فظهر في دراسة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وتحليل مدى مساهمتها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

**نتائج الدراسة:**

- يعد التحليل المالي للقوائم المالية أداة مهمة للإدارة والأطراف الخارجية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- يسهم النظام المحاسبي المالي في توفير معلومات مالية أكثر دقة وشفافية، ما يعزز من جودة التحليل المالي.
- هناك علاقة مباشرة بين استخدام التحليل المالي واتخاذ القرارات المالية الرشيدة في المؤسسات الاقتصادية

**الاستفادة من الدراسة:**

- قدمت الدراسة نموذجًا عمليًا لكيفية تطبيق التحليل المالي على القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد.
- أبرزت أهمية التحليل المالي في تحسين كفاءة الإدارة المالية للمؤسسات الاقتصادية.
- دعمت فهم العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وفعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات.

**د-الدراسة الرابعة:**

**دراسة سمرود زبيدة وسحنون جمال الدين، بعنوان "دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي"**، تمت هذه الدراسة ما بين 2017-2018، منشورة في مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020.

**أهداف الدراسة:**

- معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي.
- إبراز أهمية التحليل المالي في دعم عملية اتخاذ القرارات المالية.
- دراسة مؤشرات تقييم الأداء المالي وتحليل تأثيرها على الاستقرار المالي للمؤسسة.

**إشكالية الدراسة:**

- كيف يساهم التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال مؤشرات التوازن المالي؟

**فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية، تم اعتماد مجموعة من الفرضيات، وهي:

- التحليل المالي يمثل أداة فعالة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
- مؤشرات التوازن المالي تعكس مدى الاستقرار المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- اتخاذ القرارات المالية الرشيدة يعتمد على جودة التحليل المالي ومعطيات القوائم المالية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمثل الجانب الوصفي في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتحليل المالي، ومؤشرات التوازن المالي، وتقييم الأداء المالي، وذلك من خلال الكتب والمقالات العلمية. أما الجانب التحليلي، فتمثل في دراسة القوائم المالية وتحليل المؤشرات المالية المختلفة.

**نتائج الدراسة:**

- التحليل المالي يساعد في فحص وتحليل القوائم المالية لفترات زمنية سابقة، مما يتيح فهم الوضع المالي العام للمؤسسة.
- مؤشرات التوازن المالي تعد أدوات فعالة في تقييم الاستقرار المالي واتخاذ قرارات التصحيح المالي.
- وجود ضعف في بعض المؤشرات المالية قد يؤثر على الأداء العام للمؤسسة ويتطلب اتخاذ تدابير إصلاحية.

**الاستفادة من الدراسة:**

- قدمت الدراسة إطارًا عمليًا لكيفية استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي.
- أبرزت أهمية القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية.
- دعمت فهم تأثير التحليل المالي على الاستقرار المالي للمؤسسات، مما يساعد في تجنب الاختلالات المالية وتحقيق أداء مالي مستدام.

**هـ-الدراسة الخامسة:**

**مذكرة ماستر لعائشة بلغالي، بعنوان "تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت ما بين 2013-2015"**، نوقشت خلال الموسم الجامعي 2017/2016 بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

**أهداف الدراسة:**

- تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال تحليل القوائم المالية.
- إبراز أهمية تقييم الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية والإدارية.

- تطبيق نموذج كفاءة الأداء المالي على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لعين تموشنت باستخدام المؤشرات المالية.

**إشكالية الدراسة:**

- كيف يمكن تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وما مدى فعالية المؤشرات المالية في ذلك؟

**فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية، تم اعتماد مجموعة من الفرضيات، وهي:

- القوائم المالية توفر معلومات دقيقة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- المؤسسة قيد الدراسة تعاني من ضعف في القدرة على التمويل الذاتي.
- مؤشرات التوازن المالي تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ومدى استقرارها المالي.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمثلت الدراسة الوصفية في جمع البيانات من القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، بينما تمثل التحليل في استخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء. وتم تطبيق الدراسة على مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت خلال الفترة 2013-2015، من خلال تحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج.

**نتائج الدراسة:**

- أظهرت النتائج أن المؤسسة محل الدراسة تعاني من ضعف في التمويل الذاتي وعدم القدرة على تحقيق الاستقلالية المالية.
- المؤسسة غير قادرة على سداد ديونها في المدى القصير والمتوسط، مما يعكس هشاشة وضعها المالي.
- أكدت الدراسة أن المؤشرات المالية المستخدمة كانت فعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وتشخيص وضعيتها المالية.

**الاستفادة من الدراسة:**

- قدمت الدراسة نموذجًا لتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، يمكن تطبيقه على مؤسسات مماثلة.
- أبرزت أهمية تحليل القوائم المالية في اتخاذ قرارات مالية فعالة.

أوصت بضرورة تحسين التوازن المالي والقدرة التمويلية للمؤسسة لضمان استقرارها المالي على المدى البعيد

# الفصل الأول

# دراسة نظرية لمؤشرات التوازن

**تمهيد:**

يشكل التوازن المالي أحد المرتكزات الأساسية لضمان استمرارية المؤسسة الاقتصادية وقدرتها على مواجهة التزاماتها المالية على المدى القصير والطويل. ويُعدّ فهم هذا المفهوم ومكوناته ضرورة ملحة لكل من يهتم بتحليل الأداء المالي للمؤسسات. وعليه، يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل حول التوازن المالي، من خلال التطرق إلى تعريفه، أنواعه، شروط تحقيقه، إضافة إلى إبراز أهميته والمخاطر الناجمة عن اختلاله. كما يتناول الفصل بالدراسة أبرز المؤشرات التي تسمح بقياس مدى تحقيق التوازن المالي، كرأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة، باعتبارها أدوات تشخيصية حاسمة في تقييم الوضع المالي للمؤسسة.

## المبحث الأول: التوازن المالي

يعد التوازن المالي أحد المفاهيم الجوهرية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، إذ يشكل حجر الزاوية في تقييم مدى قدرتها على تغطية التزاماتها وضمان استمراريتها في بيئة تتسم بالتقلبات والمخاطر المتعددة. ويعبر هذا التوازن عن العلاقة بين الموارد والاستخدامات، بحيث تتمكن المؤسسة من تحقيق استقرار مالي دون الوقوع في عجز أو فائض غير مبرر.

ويرتبط مفهوم التوازن المالي بجملة من الاعتبارات النظرية والعملية التي تجعل منه معياراً أساسياً لتحديد سلامة الأداء المالي، سواء من خلال التوازن على المدى القصير (السيولة) أو الطويل (الهيكل المالي). وعليه، يتناول هذا المبحث التأصيل النظري للتوازن المالي، من حيث المفهوم، الأهمية، الأنواع، والعوامل المؤثرة فيه، تمهيداً للانتقال في المبحث التالي إلى دراسة المؤشرات الكمية التي تعكس هذا التوازن في الواقع العملي.

### المطلب الأول: تعريف التوازن المالي

يعرف التوازن المالي بأنه التوافق القيمي والزمني بين الموارد المالية للميزانية من جهة واستخداماتها من جهة أخرى، حيث تختلف مدة استخدام الموارد وفقًا لاستحقاقها، كما تتباين مدة تحقيق الاستخدامات تبعًا لدرجة ثباتها. وينتج عن هذا التوازن تناقض بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، إذ يظهر مفهوم التوازن المالي في قدرة المؤسسة على الحفاظ على مستوى كافٍ من السيولة يضمن تعديلًا مستمرًا للتدفقات النقدية، ولذلك تسعى المؤسسة دائمًا إلى التحكم في السيولة لضمان وفائها بالتزاماتها المالية.[1] ولتحقيق التوازن المالي، يجب توجيه الموارد المالية التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة نحو تمويل الاستخدامات الدائمة، أي الأصول التي تتحول إلى سيولة بعد سنة، بينما يتم تخصيص الموارد قصيرة الأجل، التي لا تتجاوز مدة

[1] ناصر دادي عدون، تقنيات المراقبة في التسيير، التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية، الجزائر، 1998، ص 29-33.

استحقاقها سنة، لتمويل العناصر القابلة للتحول إلى سيولة خلال نفس الفترة. وتُعرف القاعدة الأساسية للتوازن المالي بقاعدة التوازن المالي الأدنى، التي تقوم على التقابل بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم[1].

## المطلب الثاني: أنواع التوازن المالي وشروطه

### أولا: أنواع التوازن المالي

يتمثل التوازن المالي في نوعين أساسيين:

- **التوازن المالي طويل الأجل** :يتحقق عندما تمتلك المؤسسة قدرة جيدة على التوسع المستقبلي الذي يتطلب استثمارات رأسمالية طويلة الأجل، مع ضمان قدرتها على سداد ديونها في مواعيد استحقاقها بشكل مستمر[2].
- **التوازن المالي قصير الأجل** :يتمثل في جزء من أصول المؤسسة المحتفظ بها على شكل سيولة، حيث يُعتبر المقياس الأساسي الأمثل لإدارة الخزينة، كما يشكّل مؤشرًا لمراقبة الوضع النقدي للمؤسسة في تاريخ معين. وينبغي أن تكون الأموال المستخدمة من قبل المؤسسة كافية لتمويل أصولها المتاحة خلال فترة زمنية محددة، مما يساعد في تحديد حاجتها إلى السيولة، خاصةً لتحريك الدورة التشغيلية وسداد الالتزامات عند استحقاقها[3].

---

[1] Pierre Conso, Farouk Homisi, Gestion financière de l'entreprise, Edition Dunod, Paris, France, 1998, p.199.

[2] *وليد ناجي الخيال*، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 280.

[3] *حنان سيدروحو*، أثر سلوك الخزينة على التوازن المالي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013-2014، ص 17.

**ثانيا: شروط تحقيق التوازن المالي**

حتى يتحقق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، يجب توفر الشروط التالية[1]:

- **الشرط الأول** :ينبغي أن يكون رأس المال العامل موجبًا، ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل أصولها الثابتة بالاعتماد على الموارد الدائمة، أي من خلال تمويل استثماراتها باستخدام الموارد طويلة ومتوسطة الأجل، مثل رأس المال والديون متوسطة وطويلة الأجل.
- **الشرط الثاني** :يجب أن يكون رأس المال العامل كافيًا لتغطية الاحتياج في رأس المال العامل، فليس كافيًا أن يكون موجبًا، بل يجب أن يكون قادرًا على تمويل احتياجات دورة الاستغلال.
- **الشرط الثالث** :ينبغي أن تكون الخزينة موجبة، وهو ما يتحقق بتوفر الشرطين السابقين، مما يمكّن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة، مثل الاعتمادات البنكية الجارية، من خلال استخداماتها المتاحة.

## المطلب الثالث: أهمية ومخاطر التوازن المالي

**أولا: أهمية التوازن المالي**

يعتبر التوازن المالي عنصرًا أساسيًا في استقرار المؤسسة الاقتصادية، حيث يلعب دورًا حاسمًا في تجنب الفشل المالي والانهيار الاقتصادي. كما أنه يعزز من قدرة المؤسسة على تحقيق استدامتها المالية، مما يجعل من الضروري مراقبته وتحليله بشكل مستمر.

إن دراسة وتحليل التوازن المالي للمؤسسة تُعد جزءًا مهمًا من تشخيص وضعها المالي، إذ يمكن من خلاله تحديد مدى استقرارها المالي ومعرفة ما إذا كانت تواجه مخاطر الإفلاس أم لا. لذلك، لا ينبغي النظر إلى

[1] جهيدة عواريب، استخدام التحليل المالي الديناميكي لتشخيص التوازن المالي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2014، ص 14.

التوازن المالي على أنه مجرد مؤشر وحيد، بل يجب تحليله من خلال أربعة عناصر رئيسية، وهي: السيولة، المردودية، الاستقلالية المالية، والملاءة المالية[1].

**ثانيا: مخاطر اختلال التوازن المالي**

هناك العديد من المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة نتيجة لاختلال توازنها المالي، والتي قد تكون ناجمة عن أسباب اقتصادية أو تراجع في النشاط التجاري. ومن بين هذه المخاطر ما يلي:

- **المخاطر الأولى** :ضعف السيولة وعدم كفاية الموارد المالية لتغطية الالتزامات.
- **المخاطر الثانية** :عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب.
- **المخاطر الثالثة** :تراجع الاستثمار نتيجة انخفاض الإيرادات، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية.
- **المخاطر الرابعة** :تآكل الأصول وعدم القدرة على تجديدها.
- **المخاطر الخامسة** :انخفاض معدل المبيعات وتأثيره السلبي على الإيرادات.

لذلك، فإن تحقيق التوازن المالي في المؤسسة يتطلب اتخاذ تدابير دقيقة تشمل تحسين التدفقات النقدية، وتعزيز الاستثمارات المنتجة، وإدارة الموارد المالية بكفاءة لضمان استدامة النشاط الاقتصادي وزيادة الأرباح[2].

[1] عميروش بوبكر، أهمية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية : دراسة تحليلية لعينة من المجمعات البترولية للفترة ( 2019-2020)، مجلة البحوت في العلوم المالية والمحاسبية مج.7، ع1، 2022، ص.165

[2] عميروش بوبكر، المرجع السابق، ص.165.

## المبحث الثاني: مؤشرات التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس مدى سلامة الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وقدرتها على الاستمرارية وتحقيق الأهداف المرجوة. وتتجلى أهمية هذا المفهوم من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والنسبية التي تساعد في تقييم الوضعية المالية العامة للمؤسسة، سواء على المدى القصير أو الطويل.

ويهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أهم مؤشرات التوازن المالي، من خلال تحليل دلالاتها، كيفية احتسابها، ومدى مساهمتها في تشخيص الوضعية الاقتصادية للمؤسسة. كما سيتم التطرق إلى حدود هذه المؤشرات وإمكانية الاعتماد عليها كأداة فعالة لاتخاذ القرارات المالية والإدارية الرشيدة.

### المطلب الأول: رأس المال العامل

#### أولا: تعريف رأس المال العامل

يمثل رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، لذلك فإنه يعد أيضًا بصافي رأس المال العامل، ويستخدم كمؤشر للحكم على قدرة المؤسسة على تسيير وتسديد التزاماتها المتداولة في الأجل القصير، ويمكن حسابه من خلال الصيغة التالية:

**صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة**

فإذا كان صافي رأس المال العامل كبيرًا، فذلك مؤشر إيجابي على سيولة المؤسسة. ويتأثر حجم هذا المؤشر كباقي النسب السابقة ببنود وتركيبة الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وما يطرأ عليها من تغيرات وتأثيرات. ويقوم المحلل المالي بمقارنة صافي رأس المال العامل المتحقق خلال السنة الجارية مع ما تحقق خلال السنوات السابقة للحكم على هذا المؤشر.

لكن في بعض الأحيان لا يمكن إجراء هذه المقارنة بين المؤسسات بسبب اختلاف أحجامها. أما إذا تعرض هذا المؤشر لتغيرات مهمة صعودًا أو هبوطًا، فيتوجب على المحلل المالي تحديد أسباب ذلك من خلال تحليل مفصل لبنود الأصول والخصوم المتداولة[1].

**ثانيا: أنواع رأس المال العامل**

تتمثل أنواع رأس المال العامل فيما يلي:

**أ- رأس المال العامل الخاص:**

هو مقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة، ويُحسب وفق العلاقة التالية[2]:

**رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة**

يهدف تحليل رأس المال العامل الخاص إلى تقييم مدى استقلالية المؤسسة عن التمويلات الخارجية، ومدى قدرتها على تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة.

**ب- رأس المال العامل الصافي (الدائم):**

يُعرف بأنه الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل، وغالبًا ما يكون رقمًا موجبًا، مما يجعله مقياسًا مقبولًا للوضعية المالية للمؤسسة. يمكن حسابه وفق العلاقتين التاليتين[3]:

**رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل**

**رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة**

يُفضل أن يكون رأس المال العامل الصافي ذو قيمة مرتفعة، خصوصًا عند وجود مخاطر تؤثر على الأصول المتداولة أو عند تزايد حركة الأصول المتداولة. ويُحدد بتحليل:

---

[1] مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، مج.2، ع1، 2021، ص ص. 360 361.

[2] مبارك *لسلوس*، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 39.

[3] سعاد اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 59.

- التناسب بين القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة في الأصول.
- درجة سيولة المخزون.
- العلاقة بين الأموال الخاصة والديون.

**ج- رأس المال العامل الإجمالي:**

يشير إلى مجموع الأصول المتداولة، وهي الأصول التي تتحول إلى نقدية خلال سنة مالية. وتشمل هذه الأصول النقدية، الاستثمارات المؤقتة، الذمم المدينة، والمخزون. يمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

**رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة**

**رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الصافي + الديون قصيرة الأجل**

**د- رأس المال العامل الأجنبي:**

يمثل قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والتي تشمل إجمالي الديون. لا يُنظر إلى الديون هنا كمفهوم سلبي، بل تُعتبر موارد ضرورية لتنشيط النشاط الاستغلالي. يُحسب رأس المال العامل الأجنبي وفق العلاقات التالية:

**رأس المال العامل الأجنبي = الديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل**

**رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص**

**رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة**

## المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل

### أولا: تعريف احتياجات رأس المال العامل

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية توفر مجموعة من العناصر، وهي المخزونات والمدينون، وهذه العناصر يجب أن تمول بمصادر قصيرة الأجل، مثل الديون الممنوحة من طرف الموردين أو التسبيقات

الممنوحة. هذه المصادر تمول جزءًا من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل، وهو ما يسمى باحتياج رأس المال العامل.

وبعبارة أخرى، فإن المؤسسة في دورة استغلالها يجب عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينيها بالديون قصيرة الأجل. ولا تعتبر القيم الجاهزة والقروض المصرفية من احتياجات الدورة، لأنها ديون سائلة مدتها قصيرة جدًا، فهي لا تدخل ضمن موارد الدورة، لأنها تقترض غالبًا في نهاية الدورة للتسوية.[1]

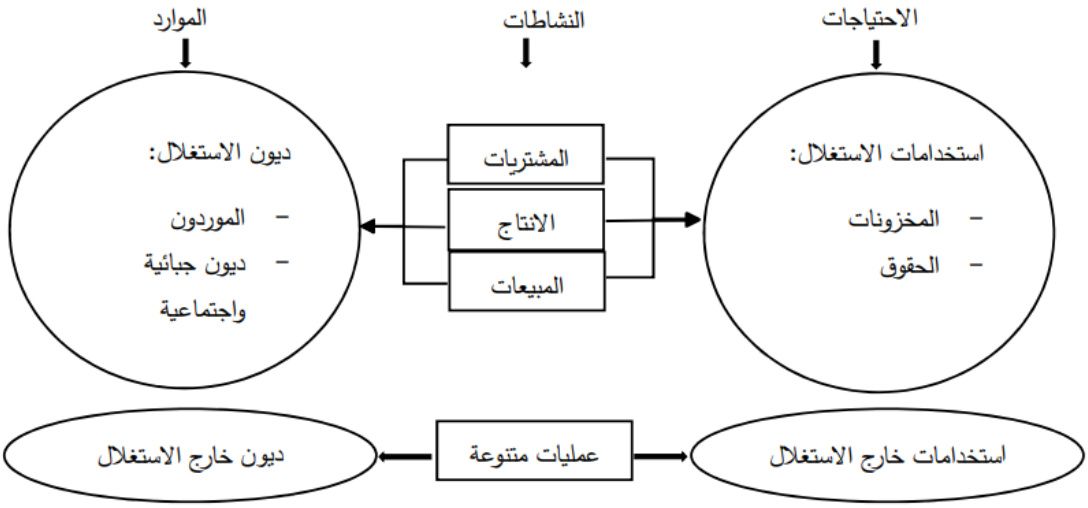


**الشكل 01: الاحتياج في رأس المال العامل**[2]

**ثانيا: العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل**

يتأثر حجم رأس المال العامل بعدة عوامل رئيسية، من بينها[3]:

- **طبيعة الإنتاج** :كلما طالت دورة الإنتاج، زادت الحاجة إلى رأس مال عامل أكبر.

[1] سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3،2004، ص 72.

[2] بلعادي عمار، التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2018-2019، ص.17.

[3] منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 115-111.

- **طبيعة المواد الأولية المستخدمة** :هل المواد الضرورية للإنتاج متوفرة في الأسواق بشكل دائم، مما يلغي الحاجة إلى شراء كميات كبيرة منها وتخزينها؟ أم أنها موسمية، مثل القطن، مما يستوجب شراؤها خلال موسمها وتخزينها؟
- **طبيعة العملية التسويقية** :إذا كانت المنتجات تُسوّق بسرعة وكان معدل دوران المبيعات مرتفعًا، فهذا يؤدي إلى انخفاض حجم رأس المال العامل، والعكس صحيح.
- **طبيعة الائتمان والتحصيل** :هل تحصل المؤسسة على فترة ائتمان من الدائنين، وهل تمنح مدينيها فترة ائتمان للسداد؟ كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقصر من تلك التي تحصل عليها المؤسسة، كلما انخفضت الحاجة إلى رأس المال العامل، والعكس صحيح.

## المطلب الثالث: الخزينة

### أولا: تعريف الخزينة

تُعرف الخزينة بأنها الأموال السائلة المتاحة لدى المؤسسة، والتي يمكن استخدامها فورًا في العمليات المالية اليومية. تشمل هذه الأموال النقدية الموجودة في الصندوق، الحسابات البنكية، والحسابات الجارية. بمعنى آخر، تمثل الخزينة مجموع السيولة المتاحة خلال دورة الاستغلال[1].

### ثانيًا: كيفية حساب الخزينة

يتم احتساب الخزينة الصافية من خلال الفرق بين موارد الخزينة واستخداماتها، أو عبر مقارنة رأس المال العامل الوظيفي مع الاحتياج الإجمالي لرأس المال العامل[2]. وتُحسب وفق المعادلة التالية:

[1] عمير عبد القادر وعاللي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، *2016-2017*، ص 20.

[2] بومدين بروال، محاضرات في مقياس التسيير المالي، جامعة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، *2017-2018*، ص 26.

**الخزينة = موارد الخزينة – استخدامات الخزينة**

**TN = FRNG – B.FRG**

**ثانيا: حالات الخزينة**

تعتمد وضعية الخزينة على السياسة المالية للمؤسسة وإدارتها لرأس المال العامل. ويمكن تصنيف الحالات الممكنة للخزينة كما يلي:

**1.الخزينة الإيجابية**

تحدث هذه الحالة عندما يكون رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل، مما يؤدي إلى فائض في السيولة. وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية دون صعوبات، حيث يتم تخصيص جزء من الأموال الدائمة لتغطية احتياجات رأس المال العامل[1].

**2.الخزينة السلبية**

تظهر هذه الحالة عندما يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى نقص في السيولة وعجز المؤسسة عن تسديد التزاماتها في الوقت المحدد. يشير هذا الوضع إلى وجود خلل مالي قد يهدد استقرار المؤسسة، مما يستوجب اتخاذ تدابير عاجلة مثل المطالبة بالحقوق المالية أو تقليص بعض الاستثمارات دون التأثير على القدرة الإنتاجية[1].

[1] زغيب مليكة، بوشنقير *ميلود*، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010، *ص 33.*

**3. الخزينة المعدومة**

تحدث هذه الحالة في حالتين[1]:

- **الحالة الأولى** :عندما تكون الأموال الدائمة مساوية للأصول الصافية، ما يؤدي إلى انعدام رأس المال العامل، كما أن الديون قصيرة الأجل تساوي الأصول المتداولة، مما يجعل الخزينة معدومة، وفق العلاقة التالية:

$$BFR = 0 \rightarrow TR = 0$$

- **الحالة الثانية** :عندما يتساوى رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل، مما يعني أن كل الالتزامات المالية قد تمت تغطيتها بالكامل، وبالتالي تكون السيولة المتاحة مساوية للديون المستحقة. تُعتبر هذه الحالة المثالية لإدارة الخزينة، لكنها نادرة التحقق وتتطلب استغلالًا أمثل لموارد المؤسسة لضمان الاستقرار المالي.

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 72.

**خلاصة الفصل الأول:**

من خلال هذا الفصل، تم التوصل إلى أن التوازن المالي ليس مجرد وضعية حسابية بل هو انعكاس مباشر لقدرة المؤسسة على تعبئة مواردها المالية واستخدامها بكفاءة لتفادي الاختلالات. وقد تبين أن رأس المال العامل بأنواعه، إلى جانب احتياجات رأس المال العامل والخزينة، تمثل مؤشرات جوهرية تسمح بتقييم الوضع المالي للمؤسسة. كما أن اختلال التوازن المالي قد يقود إلى أزمات سيولة أو عجز تمويلي يؤثر سلبًا على نشاط المؤسسة واستمراريتها، مما يبرز أهمية المتابعة الدورية لهذه المؤشرات لضمان سلامة الأداء المالي.

# الفصل الثاني

# الدراسة التطبيقية على مؤسسة الأوراسي

## تمهيد:

بعد التأسيس النظري لمفهوم التوازن المالي ومؤشراته، ينتقل هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي من الدراسة، من خلال تحليل الوضع المالي لفندق الأوراسي باعتباره مؤسسة اقتصادية بارزة في قطاع الفندقة بالجزائر. يهدف هذا الفصل إلى عرض وتحليل البيانات المالية الخاصة بالسنة المالية 2022، وتقييم مؤشرات التوازن المالي لديها، بما في ذلك رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، والخزينة، من أجل التحقق من مدى تحقق الفرضيات المطروحة في الدراسة وربطها بالواقع المالي للمؤسسة.

## المبحث الأول: مدخل عام للمؤسسة الأوراسي

تمثل المؤسسة الاقتصادية وحدة فاعلة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة، وتكتسي دراسة المؤسسة أهمية خاصة لفهم آليات عملها، بنيتها التنظيمية، وأهدافها الاستراتيجية. وفي هذا السياق، تبرز "المؤسسة الأوراسي" كنموذج جزائري يجسد التحديات والرهانات التي تواجه المؤسسات العمومية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

ويهدف هذا المبحث إلى تقديم مدخل عام وشامل للمؤسسة الأوراسي من خلال التعريف بها، تسليط الضوء على نشأتها وتطورها التاريخي، تحديد طبيعة نشاطها، بنيتها التنظيمية، وأهميتها في المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه. كما يتم التطرق إلى الخصائص العامة التي تميزها، مما يسمح بوضع أرضية معرفية لفهم أعمق للإشكاليات المرتبطة بأدائها المالي والإداري في المباحث اللاحقة.

### المطلب الأول: نبذة عن مؤسسة الأوراسي

فندق الأوراسي يُعد من أبرز الفنادق الفخمة في الجزائر العاصمة، وقد شهد في السنوات الأخيرة تحسناً ملحوظاً في أدائه المالي، كما يتضح من نتائج سنة 2022. فقد تمكن من تحويل نتيجته التشغيلية من خسارة كبيرة إلى ربح يُقدّر بـ +82.5 مليون دينار جزائري، مدعومًا بارتفاع الإيرادات وتحسن الكفاءة التشغيلية.

## المطلب الثاني: البيانات المالية لمؤسسة الأوراسي

البيانات المالية لفندق الأوراسي (Hôtel El Aurassi) بتاريخ 31 ديسمبر 2022:

الميزانية المالية لفندق الأوراسي: في 31 ديسمبر 2022بالدينار الجزائري

**الأصول**

1. **الأصول غير المتداولة**

- الأصول غير الملموسة:

- صافي القيمة (بعد خصم الاستهلاك ) **4,644,446.36**

- الأصول الملموسة:

- الأراضي**544,679,397.50** :
- المباني (صافي)**4,399,337,584.28** :
- معدات أخرى (صافي)**1,371,814,577.47** :
- أصول تحت التنفيذ**984,059.95** :
- أصول قيد الإنشاء**57,005,484.46** :

- الأصول المالية غير المتداولة:

- استثمارات في شركات زميلة**21,560,000.00** :
- قروض طويلة الأجل**10,392,980.15** :

- الأصول الضريبية المؤجلة**112,226,018.26** :

- **إجمالي الأصول غير المتداولة6,261,830,589.25**

2. **الأصول المتداولة**

- المخزون**820,897,056.84**
- العملاء والمدينون:
  - العملاء (صافي)**908,077,492.22**
  - مدينون آخرون**125,802,440.84**
  - ضرائب مستردة**154,820,273.85**
- النقد وما يعادله**1,117,175,172.47**
- **إجمالي الأصول المتداولة3,187,412,455.82**

3. **إجمالي الأصول9,449,243,045.07**

**الخصوم وحقوق الملكية**

1. **حقوق الملكية**

- رأس المال**1,500,000,000.00**
- الاحتياطيات**2,858,602,621.01**
- فارق إعادة التقييم**427,430,673.18-**
- الأرباح/الخسائر المرحلة**417,221,981.27-**
- **إجمالي حقوق الملكية3,513,949,966.56**

2. **الخصوم غير المتداولة**

- القروض طويلة الأجل**4,639,353,516.28**
- المخصصات طويلة الأجل**2,104,204,659.02**
- الالتزامات الضريبية المؤجلة**256,507,643.68**

- **إجمالي الخصوم غير المتداولة7,000,065,818.98**

3. **الخصوم المتداولة**

- الموردون والدائنون**157,912,397.36**
- ضرائب مستحقة**51,896,391.02**
- ديون قصيرة الأجل**442,792,375.50**
- **إجمالي الخصوم المتداولة652,601,163.88**

4. **إجمالي الخصوم وحقوق الملكية9,488,985,981.28**

**حيث:**

1. **التسويات الرئيسية:**

- تمت إعادة تصنيف بعض البنود مثل "فارق التكافؤ" و"المخصصات" لتعكس طبيعتها المالية.
- الأصول الملموسة والمعدات تم عرضها بصافي القيمة بعد خصم الاستهلاك.
- تمت إزالة الحسابات الجسرية (مثل "أصول تحت التنفيذ") لتبسيط العرض.

2. **المطابقة مع قائمة الدخل:**

- الخسارة الصافية للعام 2022 **(427,430,673.18-)** ظهرت في حقوق الملكية تحت بند "الأرباح/الخسائر المرحلة."

3. **السيولة:**

- نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة = **3,187,412,455.82 / 652,601,163.88 4.88**، مما يشير إلى مركز سيولة قوي.

4. **الرفع المالي:**

- نسبة الديون إلى حقوق الملكية**2.18** ≈ **3,513,949,966.56 / 7,652,666,982.86** مما يشير إلى اعتماد عالٍ على التمويل بالديون.

## المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

### المطلب الأول: عرض النتائج

**1. رأس المال العامل (صافي رأس المال العامل):**

- **طريقة الحساب** :صافي رأس المال العامل=الأصول المتداولة–الخصوم المتداولة
- **من بيانات 31 ديسمبر 2022:**

إجمالي الأصول المتداولة = 2,541,385,048.89 د.ج

إجمالي الخصوم المتداولة (يتم استخلاصها من جدول الخصوم وحقوق الملكية) = 157,912,397.36 (موردون) + 51,896,391.02 (ضرائب) + قيمة تقديرية للديون الأخرى والخزينة السالبة (بما أن الإجمالي غير مذكور بشكل مباشر)

**الحساب :**

صافي رأس المال العامل 2,331,576,260.51=209,808,788.38–2,541,385,048.89=د.ج

صافي رأس المال العامل لفندق الأوراسي في 31 ديسمبر 2022 يقدر بـ 2.33 مليار د.ج.

**2. أنواع رأس المال العامل:**

- **رأس المال العامل الخاص:**

- إجمالي حقوق الملكية (الأموال الخاصة) في 31 ديسمبر 2022 = 3,527,355,298.02 د.ج
- إجمالي الأصول غير المتداولة الصافية في 31 ديسمبر 2022 = 8,489,003,459.43 د.ج
  - 3,527,355,298.02–8,489,003,459.43=–4,961,648,161.41=د.ج

رأس المال العامل الخاص سالب (–4.96 مليار د.ج)، مما يشير إلى أن الأموال الخاصة لا تكفي لتمويل الأصول الثابتة.

- **رأس المال العامل الصافي (الدائم):**

2,541,385,048.89−209,808,788.38=2,331,576,260.51=د.ج

- **طريقة الحساب (باستخدام الأموال الدائمة):**
- رأس المال العامل الصافي=الأموال الدائمة−الأصول الثابتة الصافية
  - الأموال الدائمة = حقوق الملكية + الخصوم غير المتداولة
  - إجمالي الخصوم غير المتداولة (من جدول الخصوم) = 2,147,229,252.54 د.ج
  - الأموال الدائمة = 3,527,355,298.02 + 2,147,229,252.54 = 5,674,584,550.56 د.ج
  - رأس المال العامل الصافي

5,674,584,550.56−8,489,003,459.43=−2,814,418,908.87=د.ج

يوجد اختلاف في قيمة رأس المال العامل الصافي حسب طريقة الحساب، ولكن يشير إلى وضع مالي يحتاج إلى تحليل أعمق. الطريقة الأولى تعطي قيمة موجبة كبيرة، بينما الطريقة الثانية تعطي قيمة سالبة.

- **رأس المال العامل الإجمالي:**
- **طريقة الحساب** :رأس المال العامل الإجمالي=مجموع الأصول المتداولة
  - الديون قصيرة الأجل (تقديرية من الخصوم المتداولة) ≈ 209,808,788.38 د.ج
  - الديون طويلة الأجل (الخصوم غير المتداولة) = 2,147,229,252.54 د.ج
- **الحساب :**

رأس المال العامل الأجنبي 2,357,038,040.92=2,147,229,252.54+209,808,788.38=ج

- رأس المال العامل الأجنبي يقدر بـ 2.36 مليار د.ج.

**3. الخزينة:**

- **طريقة الحساب:**

- الخزينة الصافية=رأس المال العامل الوظيفي(صافي رأس المال العامل)–احتياجات رأس المال العامل

- الخزينة الصافية 634,711,667.97=1,696,864,592.54–2,331,576,260.51=د.ج

الخزينة الصافية لفندق الأوراسي في 31 ديسمبر 2022 تقدر بـ 634.7 مليون د.ج، وهي خزينة إيجابية.

- **صافي رأس المال العامل** 2.33 :مليار د.ج (موجب)
- **رأس المال العامل الخاص** 4.96- :مليار د.ج (سالب)
- **رأس المال العامل الصافي (الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل** 2.33 :(مليار د.ج (موجب)
- **رأس المال العامل الصافي (الأموال الدائمة – الأصول الثابتة** 2.81- :مليار د.ج (سالب)
- **رأس المال العامل الإجمالي** 2.54 :مليار د.ج.
- **رأس المال العامل الأجنبي** 2.36 :مليار د.ج.
- **احتياجات رأس المال العامل (BFR)**: 1.70 مليار د.ج.
- **الخزينة الصافية** 634.7 :مليون د.ج (موجبة).

## المطلب الثاني: مناقشة النتائج في ظل الفرضيات

**الفرضية الأولى:** التوازن المالي هو توافق الموارد مع الاستخدامات، ويُقاس بالسيولة ورأس المال العامل.

تُظهر البيانات المالية لفندق الأوراسي أن التوازن المالي يتجلى في وجود صافي رأس مالعامل موجب يُقدر بـ 2.33 مليار د.ج، وهذا يعني أن الأصول المتداولة تفوق الخصوم المتداولة، مما يدل على وجود موارد مالية كافية لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل. كما أن الخزينة الصافية الموجبة (634.7 مليون د.ج) تدعم قدرة الفندق على إدارة السيولة بشكل جيد.

لكن بالمقابل، يظهر أن رأس المال العامل الخاص سالب (−4.96 مليار د.ج) ورأس المال العامل الصافي حسب طريقة الأموال الدائمة سلبي (−2.81 مليار د.ج)، ما يشير إلى أن التمويل الذاتي (الأموال الخاصة) لا يغطي بالكامل الأصول الثابتة، مما قد يشكل تحدياً في التمويل طويل الأجل ويؤثر على الاستقرار المالي الكلي.

بالتالي، هناك توافق نسبي بين الموارد والاستخدامات على المدى القصير (السيولة ورأس المال العامل موجب)، لكن التوازن على المدى الطويل يحتاج إلى تقوية التمويل الداخلي أو إعادة هيكلة الأصول والخصوم.

**الفرضية الثانية:** العوامل المؤثرة في التوازن المالي تشمل التمويل الداخلي والظروف الاقتصادية.

البيانات تعكس تأثير التمويل الداخلي بشكل واضح، حيث أن حقوق الملكية المرتفعة (3.51 مليار د.ج) تعزز من تمويل الفندق، لكن وجود فروقات إعادة تقييم سالبة يؤثر سلباً على القيمة الصافية لرأس المال. كما أن الخصوم غير المتداولة المرتفعة (2.15 مليار د.ج) تدل على اعتماد كبير على التمويل الخارجي طويل الأجل، مما يشكل ضغطًا على الوضع المالي.

بالإضافة إلى ذلك، الظروف الاقتصادية وتأثيرها يظهران من خلال ارتفاع التكاليف التشغيلية التي بلغت 289 مليون د.ج وتكلفة العاملين التي كانت مرتفعة (466 مليون د.ج)، مما أدى إلى نتيجة تشغيلية سالبة في قائمة الدخل رغم المبيعات، وهو ما قد يعكس ضغوط التضخم أو تباطؤ النمو الاقتصادي. إذن، التمويل الداخلي القوي ضروري لكن غير كافٍ وحده لتحقيق توازن مالي مستدام، بل يجب أيضاً التعامل بفعالية مع المتغيرات الاقتصادية لتحسين الأداء المالي.

**الفرضية الثالثة:** يتم قياس التوازن المالي عبر رأس المال العامل ونسبة السيولة.

وفقًا للنتائج، يُقاس التوازن المالي بفندق الأوراسي بشكل أساسي عبر رأس المال العامل الذي ظهر إيجابياً (2.33 مليار د.ج) والخزينة الصافية الموجبة، مما يدل على قدرة فندق الأوراسي على تلبية الالتزامات قصيرة الأجل.

لكن يجب ملاحظة أن نسب السيولة لا يمكن تقييمها بشكل كامل فقط من رأس المال العامل، حيث أن وجود رأس مال عامل خاص سلبي ورأس مال عامل صافي سلبي حسب حسابات أخرى يشير إلى هشاشة في التمويل طويل الأجل.

كما أن الذمم المدينة والعملاء بقيمة 548.5 مليون د.ج، ووجود بعض الديون قصيرة الأجل، يفرض ضرورة مراقبة السيولة بشكل دقيق لتفادي أي اختلالات مفاجئة في السيولة.

لذا، قياس التوازن المالي عبر رأس المال العامل ونسبة السيولة مفيد لكنه يجب أن يقترن بتحليل أعمق للهيكل المالي لضمان الاستدامة المالية.

## خلاصة الفصل الثاني:

بناءً على ما سبق، يمكننا القول إن مؤشرات التوازن المالي مثل صافي رأس المال العامل ونسبة السيولة تعطي صورة مهمة ومباشرة عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، لكنها لا تعكس وحدها الوضعية الحقيقية الكاملة للمؤسسة الاقتصادية. فعلى الرغم من وجود رأس مال عامل موجب وخزينة صافية إيجابية تدل على سيولة جيدة لفندق الأوراسي، إلا أن السلبية في رأس المال العامل الخاص ووجود فروقات إعادة تقييم سالبة تشير إلى تحديات في التمويل طويل الأجل واستقرار رأس المال. كما أن تأثير الظروف الاقتصادية والتمويل الداخلي يظهر جلياً في الأداء المالي، مما يبرز ضرورة النظر إلى مؤشرات التوازن المالي في سياق أوسع يشمل الهيكل المالي الكلي والظروف الاقتصادية المحيطة، لضمان تقييم دقيق وشامل للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

# الخاتمة

**الخاتمة:**

بعد تحليل الوضعية المالية لمؤسسة فندق الأوراسي، تم التوصل إلى جملة من النتائج التي تعكس تحقيق توازن مالي نسبي، يعكس تحسنًا في بعض المؤشرات المالية دون الوصول إلى الاستقرار الكامل. فقد شهدت المؤسسة تطورًا ملحوظًا في الإيرادات والسيولة، إلا أن هذا التحسن لا يخفي وجود اختلالات هيكلية تؤثر على الأداء العام. فضعف التحصيل المالي، وارتفاع نسبة الديون طويلة الأجل، إلى جانب هشاشة التعامل مع معدلات التضخم، تبرز كمؤشرات تهدد استقرار المؤسسة على المدى الطويل. كما تعاني المؤسسة من تفاوت في استخدام الموارد، وضعف في التحكم بالمصاريف، مما يستدعي ضرورة مراجعة الآليات التسييرية والمالية المعتمدة. يتضح من خلال النتائج أن الفندق مطالب باعتماد خطة إصلاح شاملة لتحسين كفاءته المالية، سواء عبر تحسين آليات التحصيل، أو تقليص الاعتماد على القروض، أو تعزيز المراقبة على التكاليف. وعليه، فإن الاستمرار في هذا النهج دون معالجة جذرية قد يؤدي إلى تآكل تدريجي لمكتسبات التحسن الظرفي الذي تحقق. ومن ثمة، فإن هذه النتائج تعكس الصورة الحقيقية للتوازن المالي الجزئي الذي تعيشه المؤسسة، وتؤكد الحاجة إلى تدخل هيكلي لتحقيق الاستدامة المالية المرجوة.

- أظهر الفندق تحسنًا نسبيًا في مستوى الإيرادات مقارنة بالسنوات السابقة.
- تمكنت المؤسسة من تعزيز سيولتها المالية رغم الظروف الاقتصادية الصعبة.
- تشكل الديون المدينة على الدولة نسبة 81% من إجمالي الديون، ما يضعف قدرة التحصيل.
- ما تزال الديون طويلة الأجل مرتفعة، حيث بلغت 4.57 مليار دينار جزائري.
- سجل الفندق اعتمادًا مستمرًا على القروض كمصدر تمويلي رئيسي.
- تعاني المؤسسة من حساسية كبيرة تجاه معدلات التضخم وارتفاع التكاليف التشغيلية.
- لم تسجل المؤسسة مستوى كافٍ من الربحية مقارنة بالإمكانات المتاحة.
- توجد اختلالات في تسيير الموارد المالية والبشرية.

- هناك ضعف في آليات الرقابة المالية الداخلية.
- لم يُسجل تحسن واضح في مردودية الأصول على الرغم من استقرار حجمها.
- تعاني المؤسسة من بطء في تسوية مستحقاتها لدى الزبائن والدولة.
- يُلاحظ تذبذب في نسبة التكاليف إلى الأرباح، ما يضعف استقرار النتائج.
- تحتاج المؤسسة إلى إصلاح هيكلي شامل لضمان تحقيق توازن مالي مستدام على المدى الطويل.

**التوصيات والاقتراحات**

- تحصيل الديون: تفعيل آليات سريعة لتحصيل الذمم المدينة، خاصة من الجهات الحكومية.
- إعادة هيكلة الديون: التفاوض مع الدائنين (مثل الخزينة العامة) لإعادة جدولة السداد.
- تحسين الجرد: تطبيق نظام مراقبة مخزون دقيق لتقليل الفوارق.
- تعزيز التمويل الداخلي: الاستثمار في التسويق لزيادة الإشغال والإيرادات.
- مراقبة السيولة: حساب نسب السيولة (الجارية والسريعة) دوريًا لتجنب الأزمات.

# قائمة المراجع والمصادر

## قائمة المصادر والمراجع:


1. ناصر دادي عدون، تقنيات المراقبة في التسيير، التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية، الجزائر، 1998.
2. وليد ناجي الخيال، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.
3. حنان سيدروحو، أثر سلوك الخزينة على التوازن المالي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013-2014.
4. جهيدة عواريب، استخدام التحليل المالي الديناميكي لتشخيص التوازن المالي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2014.
5. عميروش بوبكر، أهمية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية : دراسة تحليلية لعينة من المجمعات البترولية للفترة ( 2019-2020)، مجلة البحوت في العلوم المالية والمحاسبية مج.7، ع1، 2022.
6. مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، مج.2، ع1، 2021.
7. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996..
8. سعاد اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.
9. سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر 3،2004.

10. بلعادي عمار، التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2018-2019.

11. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، الطبعة الثانية، 2005.

12. عمير عبد القادر وعاللي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017.

13. بومدين بروال، محاضرات في مقياس التسيير المالي، جامعة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، 2017-2018.

14. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010.

15. Pierre Conso, Farouk Homisi, Gestion financière de l’entreprise, Edition Dunod, Paris, France, 1998.

# قائمة الملاحق

## الملحق رقم (1):

### COMPTE DE RESULTAT CUMULE
DU 01 JANVIER 2022 AU 31 DÉCEMBRE 2022

| Rubriques | Note | N | N-1 |
|---|---|---|---|
| Ventes et produits annexes | 12 | 1 976 713 644,04 | 1 040 204 350,66 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | | |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | | |
| **I-PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | **1 976 713 644,04** | **1 040 204 350,66** |
| Achats consomés | | -449 020 590,32 | -288 267 608,18 |
| Services extérieurs et autres consommations | | -84 169 407,61 | -71 954 393,64 |
| **II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | | **-533 189 997,93** | **-360 222 001,82** |
| **III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | | **1 443 523 646,11** | **679 982 348,84** |
| Charges de personnel | 13 | -684 329 201,10 | -555 704 935,38 |
| Impôts et taxes et versements assimilés | 14 | -39 722 657,11 | -14 922 391,06 |
| **IV-Excédent brut d'exploitation** | | **739 471 787,90** | **109 355 022,40** |
| Autres produits opérationnels | | 29 701 397,47 | 36 685 081,96 |
| Autres charges opérationnelles | 15 | -110 450 931,22 | -87 852 661,85 |
| Dotations aux amortissements provision pertes de valeur | 16 | -588 295 639,04 | -852 810 227,55 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 22 084 535,57 | 92 738 268,53 |
| **V-Résultat opérationnel** | 11 | **82 511 150,68** | **-501 904 516,51** |
| Produits financiers | | 7 488 619,26 | 6 253 816,36 |
| Charges financières | | -29 510 620,66 | -8 503 899,58 |
| **VI-Résultat financier** | 17 | **-22 022 001,40** | **-2 250 083,22** |
| **VII-Résultat ordinaire avant impots (V+VI)** | | **60 489 149,28** | **-504 154 599,73** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | -10 000,00 | -10 000,00 |
| Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires | | -22 558 999,04 | -2 755 533,29 |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **2 035 988 196,34** | **1 175 881 517,51** |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **-1 988 068 046,10** | **-1 682 781 650,53** |
| **VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | 18 | **37 920 150,24** | **-506 920 133,02** |
| Eléments extraordinaires (produits) (*) | | | |
| Eléments extraordinaires (Charges) (*) | | | |
| **IX-Résultat extraordinaire** | | | |
| **X - RESULTAT BRUT DE L'EXERCICE** | | **37 920 150,24** | **-506 920 133,02** |

## الملحق رقم (2):

### TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE CUMULE
DU 01 JANVIER 2022 AU 31 DÉCEMBRE 2022

| Rubriques | Note | Exercice N | Exercice N-1 |
|---|---|---|---|
| **Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles :** | | | |
| Encaissements reçus des clients | | 1 801 095 335,75 | 1 072 770 316,95 |
| Encaissement autres tiers | | 6 917 210,38 | 30 601 570,05 |
| Sommes versées aux fournisseurs et au personnel | | - 1 533 939 295,41 | - 951 418 066,97 |
| Décaissement autres tiers | | - 5 945 500,07 | - 60 458 532,98 |
| Intérêts et autres frais financiers payés | | - 5 570 502,84 | - 6 855 302,72 |
| Impôts sur les résultats payés | | 69 141 330,00 | |
| **Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires** | | **331 698 577,81** | **84 639 984,33** |
| Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires | | | |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)** | | **331 698 577,81** | **84 639 984,33** |
| Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement | | | |
| Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | - 13 354 143,52 | - 25 221 616,32 |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | | |
| Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières | | - 2 159 850,00 | - 1 000 000,00 |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations financières | | | 902 751,36 |
| Intérêts encaissés sur placements financiers | | 25 000,00 | |
| Dividendes et qoute-part de résultats reçus | | | |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)** | | **- 15 488 993,52** | **- 25 318 864,96** |
| Flux de trésorerie provenant des activités de financement | | | |
| Encaissements suite à l'émission d'actions | | | |
| Dividendes et autres distributions effectuées | | - 3 133 610,00 | - 1 981 018,00 |
| Encaissements provenant d'emprunts | | 171 088 120,83 | 438 577 886,53 |
| Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées | | - 241 131 878,79 | - 397 609 665,05 |
| Subventions (74;131;132) | | | |
| Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités | | - 20 141 676,91 | - 3 529 664,05 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)** | | **- 93 339 044,87** | **35 457 519,43** |
| **Variation de trésorerie de la période (A+B+C)** | | **222 870 539,42** | **94 778 638,80** |
| Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période | | - 901 797 056,48 | - 807 018 417,68 |
| Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période | 7 | - 1 124 667 595,90 | - 901 797 056,48 |
| **Variation de trésorerie de la période** | | **222 870 539,42** | **94 778 638,80** |
| **Résultat comptable** | | **37 920 150,24** | **- 506 920 133,02** |
| **Rapprochement avec le résultat comptable** | | **184 950 389,18** | **601 698 771,82** |

## الملحق رقم(3):

# TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES CUMULE

## DU 01 JANVIER 2022 AU 31 DÉCEMBRE 2022

| INTITULE | Note | Capital social | Prime d'émission | Ecart d'évaluation | Ecart de réévaluation | Réserves et Résultat | Total capitaux propres |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Solde au 31 décembre N-2 | | 1 500 000 000,00 | | | | 2 581 270 124,52 | 4 081 270 124,52 |
| Changement de méthode comptable | | | | | | | |
| Correction d'erreurs significatives | | | | | | -9 160 416,32 | -9 160 416,32 |
| Réévaluation des immobilisations | | | | | | | |
| Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat | | | | | | | |
| Dividendes payés | | | | | | | |
| Augmentation de capital | | | | | | | |
| Résultat net de l'exercice | | | | | | -508 920 133,02 | -508 920 133,02 |
| Solde au 31 décembre N-1 | | 1 500 000 000,00 | | | | 2 065 189 575,18 | 3 565 189 575,18 |
| Changement de méthode comptable | | | | | | | |
| Correction d'erreurs significatives | | | | | | -93 714 351,44 | -93 714 351,44 |
| Réévaluation des immobilisations | | | | | | | |
| Profit ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat | | | | | | | |
| Dividendes payés | | | | | | | |
| Augmentation de capital | | | | | | | |
| Résultat net de l'exercice | | | | | | 37 920 150,24 | 37 920 150,24 |
| Solde au 31 décembre N | 08 | 1 500 000 000,00 | | | | 2 009 395 373,98 | 3 509 395 373,98 |

## الملحق رقم(4):

| | ملاحظات | الإجمالي | الإهتلاكات والمخصصات وخسائر القيمة | صافي | صافي |
|---|---|---|---|---|---|
| الأصول غير المتداولة | | | | | |
| حقوق الإكتساب – فائض أو عجز الشراء | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| الأصول غير الملموسة | 01 | 75,676,573.90 | 71,034,127.54 | 4,644,446.36 | 6,695,484.20 |
| الأصول الملموسة | 02 | 15,156,165,549.88 | 8,694,914,780.63 | 6,261,830,589.25 | 6,746,365,594.67 |
| الأراضي | | 544,679,397.50 | 0.00 | 544,679,397.50 | 544,679,397.50 |
| المباني | | 8,205,142,889.98 | 3,805,805,274.70 | 4,399,337,584.28 | 4,620,533,030.43 |
| أصول ملموسة أخرى | | 5,402,924,083.40 | 5,089,209,505.93 | 1,371,814,577.47 | 1,581,184,598.74 |
| أصول تحت التنفيذ | | 984,059.95 | 0.00 | 984,059.95 | 984,059.95 |
| أصول قيد الإنشاء | 04 | 57,005,484.46 | 0.00 | 57,005,484.46 | 57,005,484.46 |
| معدات جديدة في المخزون | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| الأصول المالية | 03 | 178,214,561.34 | 145,901,691.19 | 32,212,890.15 | 30,165,530.15 |
| أسهم مسجلة بطريقة حقوق الملكية | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| حصص أخرى وديون مرتبطة | | 22,625,000.00 | 675,000.00 | 21,560,000.00 | 21,982,500.00 |
| أوراق مالية أخرى | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| قروض وأصول مالية غير متداولة أخرى | | 153,596,581.34 | 142,226,681.19 | 10,392,980.15 | 8,203,000.15 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ضرائب مؤجلة (أصول) | | 112,226,018.26 | 0.00 | 112,226,018.26 | 106,792,418.97 |
| **إجمالي الأصول غير المتداولة** | | 16,580,884,042.78 | 9,111,850,158.59 | 8,489,003,459.43 | 8,947,978,542.40 |
| **الأصول المتداولة** | | | | | |
| المخزونات وأعمال تحت التنفيذ | 05 | 897,359,930.04 | 68,456,873.20 | 820,897,056.84 | 828,893,053.94 |
| الذمم المدنية واستخدامات مماثلة | 06 | 1,311,431,526.30 | 122,631,318.79 | 1,188,960,206.51 | 818,147,381.87 |
| العملاء | | 1,030,708,812.01 | 122,631,318.79 | 908,077,492.22 | 484,569,535.09 |
| مدينون آخرون | | 125,802,440.84 | 0.00 | 125,802,440.84 | 127,524,525.39 |
| ضرائب ومدفوعات مماثلة | | 154,820,273.85 | 0.00 | 154,820,273.85 | 228,082,991.99 |
| ذمم واستخدامات مماثلة أخرى | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| النقدية وما يعادلها | 07 | 1,124,657,595.80 | 6,952,423.43 | 1,117,175,172.47 | 894,844,633.05 |
| استثمارات وأصول مالية متداولة أخرى | | 0.00 | 0.00 | 0.00 | 0.00 |
| النقدية | | 1,124,657,595.80 | 6,952,423.43 | 1,117,175,172.47 | 894,844,633.05 |
| **إجمالي الأصول المتداولة** | | 3,329,483,062.24 | 599,040,968.48 | 3,187,412,455.82 | 2,541,385,048.89 |
| **إجمالي الأصول** | | 18,914,307,100.08 | 9,907,891,026.78 | 9,586,415,984.25 | 9,488,985,981.28 |

## الملاحق رقم (5): الميزانية – جانب الأصول Bilan Actif – HOTEL EL AURASSI من 01 جانفي 2022 إلى 31 ديسمبر 2022

| الأصل | الملاحظة | السنة السابقة | الصافي | الاستهلاكات والمؤون وخسائر القيمة | المبالغ الإجمالية |
|---|---|---|---|---|---|
| الأصول غير المتداولة | | | | | |
| الشهرة المحاسبية (إيجابية أو سلبية) | | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| الأصول غير الملموسة | | 3.008.204,34 | 2.372.139,81 | 54.002.355,05 | 56.374.494,88 |
| الأصول الملموسة | | 4.261.627.324,11 | 3.940.678.046,43 | 7.638.621.855,65 | 11.579.289.742,08 |
| – الأراضي | | 543.670.002,00 | | | 543.670.002,00 |
| – المباني | | 2.857.708.844,84 | 2.596.098.331,23 | 3.250.000.815,24 | 5.846.098.146,47 |
| – معدات أخرى | | 860.245.376,43 | 629.395.106,04 | 4.388.620.880,01 | 5.018.015.986,05 |
| الأصول قيد الإنشاء | | 55.925.709,46 | | | 55.925.709,46 |
| معدات جديدة في المخزون | | 0,00 | | | 0,00 |
| الأصول المالية غير المتداولة | | 29.439.972,02 | 31.667.322,12 | 145.801.681,19 | 177.469.003,31 |
| – حصص في الشركات الزميلة | | 21.892.500,00 | 21.950.000,00 | 675.000,00 | 22.825.000,00 |
| – أصول مالية أخرى | | 7.547.472,02 | 9.417.322,12 | 145.226.681,19 | 154.644.003,31 |
| الضرائب المؤجلة للأصول | | 93.475.604,84 | 98.236.439,54 | | |
| إجمالي الأصول | | 4.443.407.814,91 | 4.128.778.557,46 | 7.838.526.731,78 | 11.967.305.289,25 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| غير المتداولة | | | | | |
| الأصول المتداولة | | | | | |
| المخزونات والطلبيات قيد التنفيذ | | 687.186.191,24 | 670.527.277,80 | 60.605.682,45 | 730.647.902,79 |
| العملاء والأرصدة الأخرى | | 548.502.190,82 | 942.197.931,43 | 90.784.265,48 | 1.032.982.196,91 |
| – العملاء | | 459.555.603,87 | 656.860.408,34 | 98.784.265,48 | 755.644.673,82 |
| – المدينون الآخرون | | 62.168.784,37 | 124.880.689,82 | 0,00 | 124.880.689,82 |
| – الضرائب والرسوم المستحقة | | 224.411.802,61 | 153.300.881,42 | | 153.300.881,42 |
| النقد وما يعادله | | 602.778.770,79 | 749.931.277,59 | 6.952.423,43 | 756.883.701,02 |
| – الخزينة | | 602.778.770,79 | 749.931.277,59 | 6.952.423,43 | 756.883.701,02 |
| إجمالي الأصول المتداولة | | 1.838.267.653,84 | 2.352.542.357,87 | 166.787.374,85 | 2.519.329.732,72 |
| إجمالي الأصول | | 6.282.315.468,75 | 6.481.916.015,63 | 8.005.313.106,34 | 14.487.229.121,97 |

## الملاحق رقم (6): جدول الميزانية (الخصوم وحقوق الملكية) – فندق الأوراسي من 01 يناير 2022 إلى 31 ديسمبر 2022

| البيان | N-1 | المبالغ الإجمالية | التعديلات والمخصصات | الصافي | الصافي (السابق) |
|---|---|---|---|---|---|
| حقوق الملكية | | | | | |
| رأس المال المصدر (أو حسابات التشغيل) | 1,500,000,000،00 | 1,500,000,000،00 | – | – | – |
| رأس المال غير المطلوب | – | – | – | – | – |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| العلاوات والاحتياطيات (احتياطيات مجمعة) | 2,858,602,621،01 | 2,858,602,621،01 | – | – | – |
| فارق إعادة التقييم | 173,456,618،67 | 427,430,673،18– | – | – | – |
| فارق التكافؤ | 1,004,703,941،66– | 417,221,981،27– | – | – | – |
| صافي الربح (حصة المجموعة) | – | – | – | – | – |
| حقوق ملكية أخرى (الأرباح المرحلة) | – | – | – | – | – |
| حصة الشركة الأم | – | – | – | – | – |
| حصة الأقلية | – | – | – | – | – |
| إجمالي حقوق الملكية | 3,527,355,298،02 | 3,513,949,966،56 | – | 4,572,372,067،76 | – |
| الخصوم غير المتداولة | | | | | |
| القروض والديون المالية | 3,527,355,298،02 | 3,513,949,966،56 | – | 4,639,353,516،28 | – |
| الضرائب المؤجلة والمخصصة | – | – | – | 256,507,643،68 | – |
| ديون أخرى غير متداولة | – | – | – | 2,791,656,500،92– | – |
| المخصصات والإيرادات المؤجلة | 307,098,387،02 | 2,732,241,202،24– | – | 2,104,204,659،02 | – |
| حساب الربط | – | – | – | – | – |
| إجمالي الخصوم غير المتداولة | – | – | – | 2,147,229,252،54 | – |
| الخصوم المتداولة | | | | | |
| الموردون والحسابات المرتبطة | – | – | – | 157,912,397،36 | – |
| الضرائب | 104,527,084،68 | 169,892,092،64 | – | 51,896,391،02 | – |
| ديون أخرى | 544,891,982،73 | 442,792,375،50 | – | – | – |
| الخزينة (الخصوم) | 807,331,464،77 | 664,580,859،16 | – | – | – |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الخصوم المتداولة | - | - | - | - | - |
| إجمالي الخصوم وحقوق الملكية | 6,282,735,484،74 | 6,481,916,015،33 | - | - | - |

## الملاحق رقم (7): جدول حساب النتائج (قائمة الدخل) – فندق الأوراسي من 01 يناير 2022 إلى 31 ديسمبر 2022

| البيان | N-1 | 2022 |
|---|---|---|
| المبيعات والمنتجات الملحقة | 1,766,930,398،71 | 767,711,795،42 |
| تغير مخزون المنتجات التامة وقيد الإنتاج | - | - |
| الإنتاج المخزن | - | - |
| منح التشغيل | - | - |
| I- إنتاج السنة | 1,766,930,398،71 | 767,711,795،42 |
| المشتريات المستهلكة | 394,487,293،21- | 228,590,255،18- |
| الخدمات الخارجية واستهلاكات أخرى | 72,209,805،74- | 60,477,874،59- |
| II- استهلاك السنة | 466,697,098،95- | 289,068,129،77- |
| III- القيمة المضافة (II-I) | 1 ,299,233,300، 76 | 65،665,843, 478 |
| تكاليف العاملين | 562,356,321،55- | 466,149,708،63- |
| الضرائب والمدفوعات المماثلة | 35,035,397،34- | 11,585,991،50- |
| IV- الفائض التشغيلي الإجمالي | 702,841,580،87 | 907,965،52 |
| إيرادات تشغيلية أخرى | 28,799,521،69 | 35,076,156،33 |
| تكاليف تشغيلية أخرى | 23,255,741،44- | 75,325,547،79- |
| مخصصات الاستهلاك والخسائر | 192,769,706،47- | 464,220,274،98- |
| إعادة تقييم الخسائر والمخصصات | 10,000،00- | 80,859,608،84 |
| V- النتيجة التشغيلية | 216,025,447،91 | 422,702,094،08- |

| | | |
|---|---|---|
| إيرادات مالية | 6,254,879،22 | 5,720,899،68 |
| تكاليف مالية | 29,510,620،68- | 8,284,002،36- |
| VI- النتيجة المالية | 23,255,741،46- | 2,563,102،68- |
| VII- النتيجة العادية قبل الضرائب | 45 ،706,769, 192 | 76،196,265, -425 |
| ضرائب مستحقة على النتائج العادية | - | 10,000،00- |
| ضرائب مؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية | 19,303,087،80- | 2,155,476،42- |
| إجمالي إيرادات الأنشطة العادية | 1,806,387,408،79 | 889,368,458،27 |
| إجمالي تكاليف الأنشطة العادية | 1,632,930,790،12- | 1,316,799,131،45- |
| VIII- صافي نتيجة الأنشطة العادية | 173,456,618،67 | 427,430,673،18- |
| بنود غير عادية (إيرادات) | - | - |
| بنود غير عادية (تكاليف) | - | - |
| IX- النتيجة غير العادية | - | - |
| X- صافي نتيجة السنة | 173,456,618،67 | 427,430,673،18- |

## الملاحق رقم (8): جدول التدفقات النقدية – فندق الأوراسي للفترة من 1 يناير 2022 إلى 31 ديسمبر 2022

| البند | الملاحظات | السنة الحالية (2022) | السنة السابقة (2021) |
|---|---|---|---|
| التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية | | | |
| المقبوضات من العملاء | | 1,552,159,306.34 | 807,657,384.80 |
| المدفوعات للموردين والعاملين | | (6,881,544.25) | (791,571,985.60) |
| مقبوضات أخرى من أطراف أخرى | | (1,381,970,420.81) | (59,899,523.42) |
| مدفوعات أخرى لأطراف أخرى | | (5,925,870.27) | (6,575,086.30) |
| الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة | | (5,248,043.89) | - |
| ضرائب الأرباح المدفوعة | | (69,141,330.00) | (255,037,845.62) |
| التدفق النقدي قبل البنود الاستثنائية | | 255,037,845.62 | (20,012,780.41) |
| التدفق النقدي للبنود الاستثنائية | | 255,037,845.62 | (20,012,780.41) |
| صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية | | 255,037,845.62 | 20,012,780.41 |
| التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار | | | |
| مدفوعات شراء أصول ثابتة | | (12,412,443.95) | (24,835,636.32) |
| مقبوضات بيع أصول ثابتة | | 2,159,850.00 | 1,000,000.00 |
| مدفوعات شراء استثمارات مالية | | (25,000.00) | (902,751.36) |
| صافي التدفق من أنشطة الاستثمار | | (14,547,293.95) | (24,932,884.96) |
| التدفقات النقدية من أنشطة التمويل | | | |
| إصدار أسهم | | - | - |
| توزيعات أرباح | | (313,610.00) | (1,981,018.00) |

| | | | |
|---|---|---|---|
| تحصيل قروض | | 163,994,090.54 | 438,490,326.53 |
| سداد قروض | | (234,057,848.50) | (397,598,866.63) |
| تأثير تغير أسعار الصرف | | 20,141,676.91 | (3,385,116.27) |
| صافي التدفق من أنشطة التمويل | | (93,339,044.87) | 35,545,325.83 |
| صافي التغير في النقدية | | 147,151,506.80 | (9,400,339.74) |
| رصيد النقدية أول المدة | | (609,732,194.22) | (619,132,533.96) |
| رصيد النقدية آخر المدة | | (756,883,701.02) | (609,732,194.22) |
| التغير في النقدية | | 147,151,506.80 | (9,400,339.74) |
| المصالحة مع النتيجة المحاسبية | | | |
| صافي الربح/الخسارة | | 173,456,618.67 | (427,430,673.18) |
| التعديلات للمصالحة | | (26,305,111.87) | 418,030,333.44 |

## الملاحق رقم (9): الملكية لفندق الأوراسي للفترة من 01 يناير 2022 إلى 31 ديسمبر 2022

| البيان | الملاحظات | رأس المال | علاوة الإصدار | فارق إعادة التقييم | احتياطيات ونتائج | إجمالي حقوق الملكية | السنة N | السنة N-1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الرصيد في 31 ديسمبر N-2 | | 1,500,000,000.00 | - | - | 2,490,174,341.84 | 3,990,174,341.84 | | |
| تغيير في السياسات المحاسبية | تعديلات على الطرق المحاسبية | - | - | - | 6,080,525.85- | 6,080,525.85- | | |
| تصحيح أخطاء جوهرية | تصحيح للأخطاء السابقة | - | - | - | 80,561,827.37- | 80,561,827.37- | | |
| إعادة تقييم الأصول الثابتة | إعادة تقييم للأصول | - | - | - 42,713,176.25 | 79,489,459.84- | 122,202,636.09- | | |
| أرباح/خسائر | | - | - | - | - | - | | |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| غير معترف بها | | | | | | | | |
| أرباح موزعة | | – | – | – | – | – | | |
| زيادة رأس المال | | – | – | – | – | – | | |
| صافي نتيجة السنة | نتيجة السنة المالية | – | – | – | 427,430,673.18– | 427,430,673.18– | | |
| الرصيد في 31 ديسمبر N–1 | | 1,500,000,000.00 | – | 42,713,176.25– | 2,013,949,906.56 | 3,513,949,966.56 | 3,513,949,966.56 | |
| تغيير في السياسات المحاسبية | | – | – | – | – | – | | |
| تصحيح أخطاء جوهرية | | – | – | – | – | – | | |
| إعادة تقييم الأصول الثابتة | | – | – | – | – | – | | |
| أرباح/خسائر غير معترف بها | | – | – | – | – | – | | |
| أرباح موزعة | | – | – | – | – | – | | |
| زيادة رأس المال | | – | – | – | – | – | | |
| صافي نتيجة السنة | | – | – | – | 173,456,618.67 | 173,456,618.67 | | |
| الرصيد في 31 ديسمبر N | | 1,500,000,000.00 | – | 42,713,176.25– | 2,027,355,298.02 | 3,527,355,298.02 | | 3,527,355,298.02 |